الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

JAN 10 1985

اللجنه الخامسه
الجلسة العاشرة
المعقوده يوم الاثنين
٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠
الساعة ١٠/٣٠ نيويورك

محضر موجز للجلسة العاشرة

الرئيس : السيد بوخ فلوريس (المكسيك)

رئيس اللجنة الاستشارية لشئون الاداره والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ٩٢ من جدول الاعمال : الخطه متوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ (تابع)

البند ١٢ من جدول الاعمال : تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى (تابع)

البند ٩١ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ (تابع)

البند ٩٦ من جدول الاعمال : خطة الموءتمرات (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.5/35/SR.10
6 October 1980
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . و يجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية :

Chief, Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة .

80- 56423

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ٩٢ من جدول الاعمال : الخطة متوسطة الاجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ (تابع)
(A/35/6 و Corr.1 و Add.1 و A/35/7 و A/35/38 و A/C.5/35/1 و Corr.1 و Add.1 و Corr.1 و Add.1 و A/C.5/35/2 و A/C.5/35/3 و Corr.1 و A/C.5/35/4 و Corr.1)

البند ١٢ من جدول الاعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (الفصل الثامن والعشرين A/35/Add.28)

١ - السيد البورنوز (اكوادور) : أعرب عن دهشته فيما يتعلق بصياغة التنقيحات المقترحة للخطة متوسطة الاجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ (A/35/6) المتعلقة بالبرنامج الفرعي للسياسة البحرية الدولية ومشاكل الامن . ويرى وفده بالرغم من الصياغة الجديدة للأسطر من ٦ الى ٩ من الفقرة ٤-٤٧ الواردة في التصويت على هذه الوثيقة (A/35/6/Add.1) ان الامين العام قد تجاوز ولايته باداليه بمثل هذا البيان حيث ان النص الصحيح الذي سيصبح جزءا من الاتفاقية القادمة لايزال موضع مفاوضات ودراسة عميقة في مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار . ومن ثم فان وفده يود ان يسجل تحفظه الرسمي على الفقرة ٤-٤٧ اذا ما قررت اللجنة اعتماد الوثيقة A/35/6 في شكلها الحالي .

٢ - السيد بالامارتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيانية) : الحظ ان الامانة العامة تتخذ الخطوات اللازمة لحل المشاكل التي تعترض وضع خطة فعالة متوسطة الاجل، وأن اداء برنامج الامم المتحدة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ الوارد في الوثيقة A/C.5/35/1 خاصة الجزء المتعلق بانشطة انهيت أو انجزت خلال تلك الفترة يعد خطوة هامة في الاتجاه السليم . الا ان وفودا عديدة من بينها وفده أشارت بحق الى عدم نجاح الامانة العامة في هذا المجال . لقد اعترفت الجمعية العامة منذ فترة طويلة بالاهمية البالغة لتحديد والغاء البرامج التي بات اوانها أو ذات المنفعة الحدية او عديمة الجدوى . وبالرغم من ان لجنة البرنامج والتنسيق اعربت عن املها في ان تقدم مثل هذه المعلومات في تقرير منفصل فان شيئا من ذلك لم يحدث . ومما يؤسف له كما أبرزت لجنة البرنامج والتنسيق ذلك في الفقرة ١٦ من تقريرها "ان الامانة العامة تقاوم التخطيط" نتيجة تخوف المسؤولين فيها من ان يترتب عليه اثر سلبي على مستقبلهم الوظيفي . الا انه يجب على الامانة العامة ان تجد السبل لاقناع مديري البرامج بالبدء في هذا العمل .

٣ - وأضاف قائلا ان وفده لاحظ بارتياح ان لجنة البرنامج والتنسيق قد اعتمدت مؤخرا معايير لتحديد البرامج التي فات اوانها او ذات المنفعة الحدية او عديمة الجدوى، وأعرب عن امله في ان تتمكن الامانة العامة على اساس هذه المعايير من تقديم المعلومات اللازمة قبل نهاية الدورة الحالية . وفيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالموارد والتي أفرج عنها نتيجة الانشطة التي

السيد بالاماتشوك (الاتحاد السوفياتي)

أنهيت، قال ان وفده يرى ان تخصيص موارد لبرامج جديدة يعد من اختصاص الدول الاعضاء لا الامانة العامة.

٤ - واردف قائلا انه بالرغم من بعض اوجه النقص في الوثيقة ذاتها وفي منهج مراقبة تنفيذ البرنامج، فان الوفد يؤيد تقرير اداء البرنامج ويعرب عن امله في ان يصبح التقرير بعد محو اوجه النقص هذه، أساسا لتقويم مختلف البرامج ونقطة انطلاق لكل دورة جديدة للتخطيط والبرمجة.

٥ - ومضى قائلا ان وفده غير مقتنع بجدوى تحديد النسبة المئوية للناتج المنفذ وهو ما نص عليه البرنامج. ان هذا المؤشر قد تنجم عنه صعوبات لا طائل من ورائها بالنسبة لمديري البرامج والوفود. ومن ثم فانه يؤيد رأي الوفود الاخرى التي ترى من الافضل في المرحلة الحالية تركيز الاهتمام على الانشطة التي انجزت او لم تنجز بغية تحديد الاسباب التي تعرقل انجازها وتحسين عملية البرمجة.

٦ - واستطرد قائلا ان الوفد السوفياتي يؤيد الرأي القائل بوجوب وضع نظام أولوية دقيق عند تنفيذ البرامج التي تمت الموافقة عليها، وخاصة تلك التي تمول من الميزانية العادية، وذلك على اساس الاهمية والطابع الملح وامكانية التنفيذ خلال فترة محددة، واتاحة الموارد المالية او وسائل التنفيذ في نطاق منظومة الامم المتحدة من خلال المزيد من التنسيق مع الوكالات المتخصصة والقضاء على ازدواجية الجهود. ان الخطط المتوسطة الاجل ينبغي ان تضع في الاعتبار الاموال الواردة من مختلف المصادر الخارجية عن الميزانية. كما ينبغي ان تمول البرامج الجديدة غير المتعلقة بصياغة السلم والامن الدوليين - وهي المهمة الاساسية للمنظمة - من الموارد المتاحة نتيجة انجاز الانشطة او استبعادها او تعديلها. وينبغي ان يتوقف حجم وأولوية البرامج على الاموال التي يمكن للدول ان تقدمها لتنفيذ ويجب، حتى يصبح في امكان اللجنة ان تضع نظام اولويات، ان تحصل من الامانة العامة على جميع المعلومات والتأييد اللازمين. كما يجب على الامانة العامة ان تحدد عناصر البرنامج ذات الاولوية العليا والدنيا. وان تظل البرامج الفرعية كل منها مستقلا عن الآخر حتى يصبح هناك تقويم فردي. وبينما يؤيد وفده الرأي القائل بوضع أولويات نسبية للبرامج، يرى ان نظام مؤشرات معدلات النمو النسبية للبرامج لا ينبغي ان يهمل تماما نظرا لانها وسائل هامة للحد من النفقات في الميزانية. وفضلا عن ذلك فان الوفد السوفياتي لا يؤيد جدول المعدلات النسبية المقترحة للنمو الحقيقي التي خفضت بها أهمية انشطة الحفاظ على السلم والامن الدوليين.

٧ - ومضى قائلا ان الهيئات الاقليمية والقطاعية وغيرها يجب ان تشترك بفعالية في اعداد الخطة المتوسطة الاجل في جميع مراحل تخطيط وتنفيذ البرنامج. ويجب على الهيئات الاقليمية والقطاعية الدولية ان تدرج اعداد الخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية في اعداد برامج عملها في نظام تخطيط واحد للبرامج يشمل المستوى متوسط الاجل ومستوى السنتين والمستوى التنفيذي. ويجب

السيد بالاماتشوك (الاتحاد السوفياتي)

ويجب ان تقوم برامج عمل الهيئات الاقليمية والقطاعية على اساس الخطة المتوسطة الاجل كما يجب ان ترتبط مباشرة بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية. ويجب ان تحل تقارير اداء البرنامج القائمة على اساس البرامج المتضمنة فى الميزانية البرنامجية محل تقارير النشاط القائمة اصلا على اساس برامج عمل هذه الهيئات.

٨ - واختتم كلمته قائلا انه فيما يتعلق بتقويم البرامج الفردية فان وفده يعرب عن ارتياحه لموافقة لجنة البرنامج والتنسيق على منهج اعداد التقارير التى استحدثتها الامانة العامة. الا انه اعرب عن قلقه لان لجنة البرنامج والتنسيق لم توص باستمرار مثل هذا التقويم على الرغم من انشاء وحدة خاصة مؤخرا فى ادارة الشئون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بغية اجراء مثل هذه التقويمات. وقال ان وفده يرى ان هذه الحالة لاتشجع التعاون الى اقصى حد بين لجنة البرنامج والامانة العامة واللجنه الخامسة.

٩ - السيد توموموننتى (جمهورية الكاميرون المتحدة) : أشاد بلجنة البرنامج والتنسيق للتقرير الذى قدمته عن دورتها العشرين (A/35/38) وأكد ان التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الاجل الواردة فى الوثيقة A/35/6 واضافاتها لم يترتب عليها اثار رئيسية على التوقعات العامة للبرامج وان اجريت بعض التغييرات الهامة على بعض الانشطة. وقال ان التساؤل عما اذا كانت الخطة يجب ان تكون ثابتة او مرنة لا طائل كبيرا من ورائه. أيا من الحالتين لا تستبعد الاخرى ويجب ان تتسم الخطة بهما اساسا. ان تحديد اطار رشيد ومتناسق وبحديد آليات على درجة كافية من المرونة تستحق مزيدا من اهتمام اللجنة. ان التنقيح والاستخدام المنتظمين لدراسات التوقعات التى وضعت عند اعداد الخطة فضلا عن عمليات التقويم الدورية الملائمة للبرامج قد تساعد، من غير شك،الى حد بعيد فى الحفاظ على الطابع الثابت والمرن للخطة.

١٠ - ولاحظ ان التنقيحات المقترحة التى قدمت لجنة البرنامج والتنسيق تعليقات وتوصيات بصددها فى الفقرات من ٣٦٨ الى ٣٧٧ من تقريرها جاءت نتاجا لاجتماعات دولية رئيسية مختلفة تمت منذ اعتماد الخطة. وأعرب فيما يتعلق بصورة خاصة بالبرنامج الانمائى الصناعى المشار اليه فى الفقرة ٢٧٠ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن اعتقاده بامكانية قبوله دون تأخير على الرغم من استناده الى قرار صدر بالتصويت بنداء الاسماء. وقال ان وفده يعلق أهمية كبرى على مختلف البرامج الواردة تحت برنامج تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ،الذى يمثل احد المجالات القليلة التى بدت فيها بارقة امل فى الحوار بين السمال والجنوب. ان اخداف عمل فيينا ينبغى ان تترجم الى مشاريع دون تأخير.

١١ - وأستطرد قائلا ان تقرير الامين العام عن اداء برنامج الامم المتحدة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ واضافاته يكمل بصورة مفيدة تقرير اداء الميزانية الذى يقدمه الامين العام عادة الى اللجنة لانه يرهن على العلاقة الواضحة القائمة بين الخطة والميزانية الا ان المنهج الحالى لاعداد الميزانية لا يسمح مع الاسف باستخدام مؤشرات الناتج التى تعد مفتاحا لعملية التخطيط الناجحة. والواقع ان الوثيقة تكشف جميع العيوب التى أبرزتها لجنة البرنامج والتنسيق فى تقريرها.

السيد توموموننتى (الكاميرون)

١٢ - وقال فيما يتعلق بقياس اداء البرنامج من حيث الكم ان الامر المهم ليس هو النسبة المئوية او او مؤشر الاداء وانمو مغزاها واثرها. ان التقويم السليم سيتوقف على استخدام مؤشر مرجح على اساس معامل هام.

١٣ - ومضى قائلا ان اكثر المناهج ذرائعية الكامنة وراء التدابير التى تقترحها وحدة التفتيش المشتركة بغية تحديد الناتج فى الميزانيات البرنامجية المقبلة (A/C.5/35/2) يعرض فيما يبدو حلا مقبولا فى الوقت الحالى. وقد يساعد التحسين المستمر لهذه الصيغة الامين العام على اتمام المهمة الدقيقة التى تتمثل فى جذب اهتمام الهيئات الحكومية الدولية الى الانشطة التى قد تعد منتهية او ذات منفعة جدية.

١٤ - وأردف قائلا ان لجنة البرنامج والتنسيق وقد بحثت الخطط النموذجية المتوسطة الاجل قد اعربت الى حد بعيد عن تفضيلها لخطة يوضع هيكلها على اساس اهداف ذات فترة زمنية محدودة.

١٥ - وفيما يتعلق بالجدول الزمنى لاعداد الخطة التالية قال ان وفده ،قد يقبل الاجراء المقترح فى الفقرة ٨٦ من الوثيقة A/C.5/34/4 التى بحثتها لجنة البرنامج والتنسيق واكملتها فى الفقرات ٢١ و ٣١٩ الى ٣٢١ من تقريرها. وينبغى ان تشترك كافة الهيئات المعنية بنشاط فى اعداد الخطة وأن تغتنم الفرصة ،وعندما يتعلق الامر بالمنطقة الافريقية ،لتنفيذ خطة العمل الرئيسية التى اعتمدت فى مؤتمر القمة الاقتصادى لمنظمة الوحدة الافريقية الذى عقد فى لاغوس والتى جاءت بالفعل كمرفق للنص الذى اعتمد بتوافق الاراء بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة.

١٦ - واستطرد قائلا ان مشكلة الاولويات وهى شائكة للغاية اثارت جدلا واسع النطاق فى لجنة البرنامج والتنسيق من ثم فان التوصيات الواردة في الفقرات ٣٢٢ الى ٣٢٥ من تقريرها قد صاحبها العديد من التحفظات. ان لجنة البرنامج والتنسيق لم تنجح حتى الان فى وضع معايير لتحديد الاولويات ،ولاتزال معالجتها للموضوع تتسم أساسا بنزعة ذرائعية (أى نزعة نفعية) اساسا. وينبغى قدر المستطاع ان تعكس هذه الاولويات ارادة الاجهزة التداولية بدلا من وجودها بموجب معدلات النمو النسبية للميزانية العادية. وينبغى اولا ان تحدد الاولوية فى عملية التخطيط بوضوح مدى الحاح تنفيذ برنامج ما ،على ان تعطى اعلى درجة الاولوية لاهم البرامج وليس للبرامج التى تتطلب اكبر قدر من الموارد. ان الاساس الفعلى لجدول الاولويات يجب ان يكون الاساس الذى يمكن البرنامج من ان يصبح حافزا للقطاعات الاخرى. كما ان تحديد حجم الموارد المطلوبة بعد عملية مختلفة تماما عن تحديد الاولويات. ووافق ممثل الكاميرون على الحل المؤقت لمسألة تحديد الاولويات الواردة فى الفقرتين ٢٧ و ٣٢٥ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق،وهى مسألة صعبة وان كانت أساسية واعرب عن ارتياحه لاعتزام لجنة البرنامج والتنسيق دراسة هذه المسألة بالتفصيل فى دورتها الحادية والعشرين. ان العناصر الاساسية للمنهج الواجب

السيد توموموننتى (الكاميرون)

اتباعة فى التقويم قد استكملت تقريبا ،وان كان يجب على الامانة العامة ان تعمل على المزج بحكمة بين التقويم الداخلى والدراسات الخاصة المتعمقة التى تتم على اساس المعلومات الواردة من المنتفعين من البرنامج عن طريق الاستبيانات. ولذلك فان التقويم قد يصبح مرحلة مفيدة فى عملية التخطيط عن طريق التحديد المستمر للهامش الملائم للتغيير والاتجاهات الجديدة . ويرجى ان يبرز تقرير التقويم مساهمة برنامج ما فى تحقيق اهداف الاستراتيجيات الانمائية الدولية والنظام الاقتصادى الدولى الجديد. ان هذا من شأنه ان يجعل التقويم اداة حركية للتقدم . ولاحظ بارتياح ان وحدة التقويم التابعة لمكتب تخطيط وتنسيق البرامج قد استكملت،وينبغى عليها ان تحسن وسائلها بصورة مستمرة وان تدرس طرق ووسائل تحقيق توزيع افضل للنتائج على المنتفعين.

١٧ - ومضى قائلا ان تحليلات البرامج على مستوى المنظومة ترمى أولا وأساسا الى تحديد المجالات التى يكون التخطيط المشترك فيها ممكنا وتفادى التداخلات والازدواجية نتيجة التحسين المستمر للتنسيق بين مختلف وكالات المنظومة . ان التدابير التى اوصت بها لجنة البرنامج والتنسيق فى الفقرات ٣٥٧ الى ٣٦١ فيما يتعلق ببرامج الطاقة وبرامج التنمية الريفية لها ما يبررها ولاحظ فيما يتعلق بالتعاون والتنمية الاقليميين تعليقات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الفقرة ١٧٥ من تقريرها الا انه يعتقد ان اللجان الاقليمية فى حاجة الى تعزيز من حيث اختصاصها ومواردها حتي تلبس بصورة عملية تماما الاحتياجات الفورية الملحة التى تتسم بتعدد قطاعاتها المتعددة القطاعات الفورية والتى حددتها الهيئات الحكومية الاقليمية .

١٨ - وأعرب عن اسفه لان حجم الموارد المخصصة للنقل والمواصلات فى افريقيا لا يتفق مطلقا والامل الذى بدا مع اعلان العقد. ونظرا لان المنظمة تعد لوضع الميزانية البرنامجية الجديدة والخطة متوسطة الاجل التالية ،فانه ينبغى اعطاء دفعة حقيقية لمشكلة اللامركزية بأسرها.

١٩ - وأردف قائلا ان فعالية منظومة الامم المتحدة تتوقف الى حد بعيد على حجم ونوعية المصادر المتاحة له . ومن ثم فان وفده يوافق على الرأى الذى أعربت عنه لجنة البرنامج والتنسيق فى الفقرة ١٣٨ من تقريرها ومؤداه ان الموارد اللازمة للانشطة التنفيذية ينبغى على أساس يمكن التنبوء به ومستمر ومضمون. ونظرا لان الاستعدادات تجرى للبدء فى عقد انمائى جديد فان من الاهمية بمكان تكريس كل الجهود لتحقيق أهداف المعونة الانمائية الدولية . وغنى عن القول،كما أكدت لجنة البرنامج والتنسيق فى الفقرة ١٥٤ من تقريرها ، ان المسؤولية الاولى لبرمجة المساعدة الخارجية تقع على عاتق الحكومات.

٢٠ - وأضاف قائلا ان التخطيط المتوسط الاجل اذا ما صاحبته اداة ميزانية ملائمة يمكن ان يسهم فى التقدم والسلم بمساعدة الدول الاعضاء على تحقيق اهدافها الفردية والجماعية .

السيد بدرسين (كندا)

٢٢ - السيد بدرسين (كندا) : قال انه ينبغى لكى تتسم الخطة متوسطة الاجل باكبر قدر من الفعالية ان تسمح بالتخطيط المشترك بين هيئات الامم المتحدة لتفادى الازدواجية والتهديد. كما ينبغى ان توفر اهدافا برنامجية واضحة يمكن استخدام بعضها ايضا فى التخطيط الوطنى، واطارا واضحا لوضع اولويات البرنامج والبرنامج الفرعى بما فى ذلك اجراءات لاستبعاد البرامج التى فات اوانها او انهيت او البرامج عديمة الجدوى او ذات المنفعة الحدية. كما ينبغى ان توفر الخطة متوسطة الاجل اطارا للمزانية البرنامجية. ومما يزيد من أهمية هذا الامر ان المنظمة عليها ان تضطلع بأنشطة جديدة فى وقت يزداد فيه احجام الدول الاعضاء عن دفع انصبة أكبر. ومن ثم فان من الضرورى وضع اولويات على مستوى البرامج مثلما تفعل الحكومات.

٢٣ - وأضاف ان وفده يوافق على الملاحظات الملائمة والثاقبة التى أدلى بها ممثل الهند (A/C.5/35/SR.8) حول صعوبة بل وعدم امكانية تحديد معدلات كاملة عن الميزانية. وربما يكون من الافضل ان تضع لجنة البرنامج والتنسيق اولويات للبرامج والبرامج الفرعية. كما ينبغى ان تكون هناك معايير لتحديد الاولويات حيث انها تتطلب قرارات سياسية هامة. وينبغى على هذا الاساس ان يكون فى وسع مساعد الامين العام للشؤون المالية توفير مبالغ شاملة محدودة لمديرى البرامج الذين سيتعين عليهم تقديم مقترحات ملائمة فيما يتعلق بالميزانية. ويكون فى وسع مساعد الامين العام للشؤون المالية ان يعمل جاهدا على تحقيق معدل نمو مقداره صفر فى اجمالى الميزانية دون ان يكون على كل مدير ترنامج ان يفعل ذلك بالضرورة . كمو ستتفاوت قيمة المبالغ الشاملة التى ستمنح وذلك وفقو لنظام الاولويات الذى ستحدده لجنة البرنامج والتخطيط. ومن ثم فانه سيكون من الضرورى وضع مؤشرات انجاز واستخدامها خاصة الاهداف المحددة الاجل كما سيكون على مديرى البرامج تحديد البرامج التى انهيت او فات اوانها او عديمة الجدوى او ذات المنفعة الحدية بغية الافراج عن موارد لاعادة استخدامها. وسيكون فى وسع لجنة البرامج والتنسيق عند النظر فى مقترحات الميزانية تحديد ما اذا كانت الاولويات التى وضعتها قد احتدمت. وسيصبح فى وسعها بهذه الطريقة وعن طريق الخطة المتوسطة الاجل المساعدة فى ضمان حيوية تخطيط البرنامج وأفضل استخدام للموارد وقدره المنظمة على الاضطلاع ببرامج جديده وهامة.

٢٤ - السيد ماروتو (اسبانيا) : قال انه امكن انجاز الكثير فى دراسة التخطيط المتوسط الاجل وفى وضع الاجراءات والوسائل نتيجة الجهود الطيبة التى قامت بها الهيئات المختلفة بما فى ذلك لجنة البرنامج والتنسيق، ووحدة التفتيش المشتركة واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية. بيد انه لا ينبغى ان يغيب عن البال ان الهدف هو توفير آلية فعالة للتخطيط المتوسط الاجل لانشطة الدول على صعيد المنظومة بأسرها. وينبغى فيما يتعلق بالامم المتحدة ذاتها تنسيق الآلية من حيث التوقيت والوظائف مع ميزانية المنظمة لفترة السنتين. وهذا الهدف لم يتحقق بعد تماما على الرغم من الاجماع شبه الكامل حول هذه النقطة.

٢٥ - وأستطرد قائلا ان الجمعية العامة اتخذت عددا من القرارات المتعلقة بالتخطيط المتوسط

السيد ماروتو (اسبانيا)

الاجل بما فى ذلك القرارات ٣١/٩٣ و ٣٤/٢٢٤ و ٣٤/٢٢٥ وتشكل مقررات منطوق القرار ٣٤/٢٢٤ شأنها فى ذلك شأن مقررات منطوق القرار السابق ٣١/٩٣ مجموعة مبادىء توجيهية واسعة النطاق وواقعية ومتناسقة يمكن أن يؤدى تطبيقها الى نظام مبالغ للتخطيط المتوسط الاجل. بيد أنه اذا كانت الاهداف المنظورة لم تتحقق بعد فان ذلك يرجع الى عدم التطبيق الدقيق للمبادىء التوجيهية. ومن المؤكد ان صياغتها قد تطلب وقتا الا انه ليس ثمة مبرر للمزيد من التأخير. ويجب الان الانتقال من النظرية الى التطبيق مع الاحتفاظ بعقل متفتح لاكتشاف اى عيب قد يظهر وتصحيحه والقضاء عليه.

٢٦ - ومضى قائلا ان وفده يؤيد بوجه عام التوصيات التى أعربت عنها لجنة البرنامج والتنسيق فى تقريرها (A/35/38) خاصة مايشير منها الى عملية تخطيط البرنامج (الفقرات ٣١٩ - ٣٤٠). واكد ان الخطط يجب ان تتضمن ايضاحات مالية ملائمة وفقا للخطوط التى اوصت بها اللجنة الاستشارية (A/35/345) كما نصت على ذلك الفقرة ٢ ص من القرار ٣٤/٢٢٤.

٢٧ - ولاحظ فيما يتعلق بتحديد الاولويات ان معايير وطريقة تحديد مثل هذه الاولويات للخطة متوسطة الاجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩ سوف توضع من قبل لجنة البرنامج والتنسيق فى دورتها الحادية والعشرين. وأعرب عن اعتقاده بأنة لا توجد علاقة محددة، كما لا توجد علاقة تلقائية بين الاولويات ومعدلات النمو المخصصة للبرنامج. وينبغى تحديد هذه الاولويات بوضوح ودون وضع هذه المعدلات فى الاعتبار. ان اعمال لجنة البرنامج والتنسيق فى هذا الصدد ستكون بالغة الاهمية يرجى ان يقترح التقرير الذى ستعده الامانة العامة ملائمة لاتخاذ قرار بشأن المعايير.

٢٨ - وأردف قائلا انه يبدو أن القرارات التى اتخذت بشأن تحديد الانشطة التى انهيت او فات اوانها ذات المنفعة الحدية او عديمة الجدوى لم تساعد على التوصل الى حل نهائى للمشكلة. واذا ما كان يراد تخفيف النظام البيروقراطى فان على الامانة العامة قبول ممارسة النقد الذاتى، وليس هناك ادنى شك فيما يتعلق بالمزايا التى ستتحقق للمنظمة عن طريق اعادة توزيع الموارد البشرية والمادية فى حالة القيام بالعمل السليم. لقد وجهت لجنة البرنامج والتنسيق فى الفقرة ٣٧٨ من تقريرها نقدا سليما للامانة العامة لعدم وفائها عند اعداد التقرير الوارد فى الوثيقة (A/C.5/35/1) بالولاية المنصوص عليها فى قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٢٥. ومن ثم فانه يرجو ان يبرهن التقرير الخاص بتحديد الانشطة الذى سيوضع خلال الدورة الحالية على حدوث تقدم حقيقى.

٢٩ - وقال ان وفده يؤيد التعليقات الواردة فى الفقرات ٢٣ الى ٢٦ من تقرير اللجنة الاستشارية الاول (A/35/7) والتوصية الوارده فى الفقرة ٢٧ من هذا التقرير فيما يتعلق بتقرير الامين العام عن اداء البرنامج فى فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (A/C.5/35/1 والاضافات).

السيد ماروتو (اسبانيا)

٣٠ - واختتم كلمته قائلا فيما يتعلق بالاختيار بين خطة ثابتة وأخرى مرنه ، ان وفده يوافق على الاراء الواردة فى الفقرة ٣٠ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/35/38) ومن ثم فانه ليس لديه اعتراض على المقترحات الواردة فى الفقرة ٣٢ فيما يتعلق بمرونة الخطة التالية وتعديلها فى نهاية العامين الثانى والرابع. وقال انه ليست هناك حاجة الى اصدار مقرر حول ما اذا كان يجب ان تكون الخطة ثابتة او مرنة قبل تجربة التنقيح الاول للخطة. وبالتالى فان وفده يؤيد التوصيات الواردة فى الفقرة ٣٢٦ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق.

٣١ - السيد امورين (اوروغواى) : اعرب عن تحفظات بلده الرسمية فيما يتعلق بادراج الفقرة ٤-٤٧ المتعلقة بالتنقيحات المقترحة على الخطة المتوسطة الاجل للفقرة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ الواردة فى الوثيقة A/35/6 وقال ان هذه الفقرة الواردة تحت البرنامج الفرعى ٣: السياسة الدولية ومشاكل الامن، تعالج القضايا التى لاتزال تناقش فى مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار. وينبغى على اللجنة ان تنتظر بغية دراسة نتائج هذا المؤتمر قبل صياغة اية قواعد فى هذا الصدد كما ان ادراج فقرة من هذا النوع قد يؤثر على الممارسة المشروعة لحقوق السيادة للدول على بحارها الاقليمية.

٣٢ - السيد فرناندين (الفلبين) : قال ان وفده يؤيد خضوع الخطة المتوسطة الاجل للتنقيح فى اطار الميزانية البرنامجية يأمل ان تركز لجنة البرنامج والتنسيق جهودها فى دورتها الحادية والعشرين على مسألة تحديد الاولويات بين البرامج الرئيسية. وفيما يتعلق بتوفير الموارد لاولويات البرنامج ينبغى ان يتبع الامين العام، فى حالة عدم وجود معايير، الاستنتاجات التى توصلت اليها الدورتان السادسة عشرة والثامنة عشرة للجنة البرنامج والتنسيق وتحديد معدلات النمو النسبية.

٣٣ - وقال انه يؤيد توصية لجنة البرنامج والتنسيق التى ترى انه ينبغى على الجمعية العامة بحث الحاجة الى تعزيز أنشطة منظومة الامم المتحدة فى مجال الطاقة. ان برامج الطاقة ينبغى ان تحظى باعلى درجات الاولوية فى اللجان الاقليمية التى تبحث المشاكل التى تواجهها البلدان غير المنتجة للطاقة فى الاقليم. ويود وفده ان يعرف ما اذا كان من الافضل تطبيق لامركزية اللجان الاقليمية فى علاقتها مع المقر فى مجال برامج الطاقة وما اذا كان لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى لجنة للطاقة ضمن لجانها التسع. كما يتعين على منظامة الامم المتحدة ان تقدم بالمزيد لمساعدة البلدان التى تواجه صعابا ناجمة عن ارتفاع اسعار الطاقة ونقص الموارد. وينبغى ان يوضع فى الاعتبار فى هذا الصدد ان الطاقة هى اساس جميع الانشطة الانمائية الاخرى. ويرجى ان تعرب الدورة الثانية لمؤتمر الطاقة الجديدة والمتحددة عن توصيات بناءة تؤدى الى تكثيف الدراسات فى هذا المجال.

٣٤ - ومضى قائلا ان وفده يود الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الاعمال التى ستضطلع بها

السيد فرماندين (الفلبين)

الامانة العامة فى القطاعات الفرعية للتنمية الريفية. كما انه يود ايضا ان يحاط علما بموعد ومكان اضطلاع فريق العمل الخاص بالتنمية الريفية التابعة للجنة التنسيق الادارية بالتقويم المقبل للأنشطة.

٣٥ - وقال ان وفده الذى يؤيد المشاركة التامة للهيئات الاقليمية والقطاعية وغيرها فى صياغة الخطة المتوسطة الاجل يرى ضرورة احترام الموعد الاقصى لعرض الخطة على الجمعية العامة. ان الفشل فى ذلك سيؤدى الى تأجيل وتغيرات لا لزوم لها فى الجدول الزمنى للاجتماعات. وأعرب عن قلقه لعدم استطاعة الاجهزة الفرعية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى وبعض الاجهزة الحكومية الدولية الالتزام الزمنى.

٣٦ - وفيما يتعلق بشأنى البرامج المتعلقة بالتجارة الدولية (الاونكتاد : المنتجات الاساسية). قال ان وفده يود ان يعرف ما اذا كانت الموارد سوف توفر فى الميزانية البرنامجية وما اذا كان مقر الصندوق المشترك قد انشىء خارج مقر الاونكتاد. كما انه يتساءل ايضا عن السبب فى ان النسبة المئوية للناتج الذى نفذ تحت الباب ١٧ من الميزانية وفقا لما جاء فى البرنامج ام تحسب تحت برنامج تنسيق عمليات الاغاثة فى حالات الكوارث. وأضاف ان وفده لم يشعر بالارتياح للشرح الذى قدمته الامانة العامة فيما يتعلق بالتأخير فى انجاز الدراسات المتعلقة بتفادى الكوارث والتخفيف من اثارها. واعرب عن امله فى ان تنتهى هذه الدراسات فى كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٠ كما هو مقرر.

٣٧ - وأكد فى النهاية اهمية تقرير اداء البرنامج الذى ينبغى ان يوضع سنويا وان يحدد الانشطة التى انهيت او فات اوانها او ذات المنفعة الحدية او عديمة الجدوى. وينبغى تشجيع تحسين بيانات البرامج والبرامج الصناعية بغية تقديم صورة واضحة لناتج الميزانية للدول الاعضاء. ونظرا لان الخطة متوسطة الاجل ستكون عقب موافقة الجمعية العامة عليها المبدأ التوجيهى الاساسى للسياسة، فانه يتعين وصفها وصياغتها باكبر قدر من العناية.

البند ٩١ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ (تابع) الخدمات المقدمة من الامم المتحدة للانشطة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية (تابع) (A/35/7/Add.2 و A/C.5/34/21).

٣٨ - السيد سادلر (الولايات المتحدة الامريكية) قال انه يوافق بصورة عامة على وجهات النظر التى اعربت عنها اللجنة الاستشارية فى الوثيقة A/35/7/Add.2. وقال فيما يتعلق بفئات الخدمات الثلاث التى جاء وصفها فى تقرير الامين العام (A/C.5/34/21) انه يوافق على توصية اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالفئة الاولى اى خدمات دعم الهيكل الادارى للانشطة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية علما بان النظام الحالى وان كان قد تم تحسينه وتعزيزه وفقا لما اقترحته

السيد سادلر (امريكا)

اللجنة الاستشارية الا انه يشير بعض الصعاب من حيث المفاهيم. وتنجم هذه الصعاب اساسا عن المعالجة المزدوجة لفئتى النفقات الاساسيتين - نفقات الموظفين والنفقات المرتبطة بها من ناحية والنفقات العامة اللازمة لسير العمل من ناحية اخرى. ومن الضرورى حساب المدفوعات بصورة مستمرة ومنصفة وبمعدل موحد للاقلال الى اقصى حد من اثارها على الميزانية العادية. ويوجد فى النظام الحالى العديد من اوجه عدم الترابط الممكنة فنيا وقد برهنت التجربة على انه كلما زادت امكانية اوجه عدم الترابط كلما زاد حدوثة بالفعل. ومن ثم فان على الموظفين المسؤولين عن اتخاذ القرارات اللازمة لاعمال النظام الحالى توخى الحذر البالغ فى جهودهم. واعرب عن امله فى ان تتمكن اللجنة الاستشارية من مواصلة متابعة العملية الحالية للنظام وابلاغ الدول الاعضاء بصورة دورية بأن اثر خدمات الدعم على الميزانية العادية لا يتجاوز ادنى حد له.

٣٩ - ومضى قائلا فيما يتعلق بالفئة الثالثة للخدمات وهى خدمات دعم الانشطة الموضوعية الممولة من موارد خارجة عن الميزانية، ان وفده يرى مثل اللجنة الاستشارية ان خدمات دعم الانشطة الموضوعية الممولة من موارد خارجية عن الميزانية لا يجب تحميلها على الميزانية العادية. وقال ان وفده يوافق على التوصية الواردة فى الفقرة ١٨ من تقرير اللجنة الاستشارية طالما ظلت خدمات الدعم ومبالغ السداد ضئيلة كما هى الحال الآن.

٤٠ - اما فيما يتعلق بانشاء وظائف خارجية عن الميزانية فان وفد الولايات المتحدة يشعر بالارتياح لتطبيق الاجراءات بصورة مرضية ولكنه يشعر بالقلق ازاء اوجه النقص فى المكاتب الخارجية. ان انشاء وظائف خارجة عن الميزانية فى المقر والمكاتب الخارجية يدخل فى نطاق الادارة المالية المحسنه ،ويجب ايجاد حل سريع وسليم لمثل هذه المشاكل. وقال ان وفده يؤيد التوصية الواردة فى الفقرة ٢٤ من تقرير اللجنة الاستشارية. ويود ان ترد هذه التوصية فى مقرر بشأن هذا البند فى الدورة الحالية للجمعية العامة.

٤١ - واختتم كلمته قائلا ان وفده يرجو اللجنة الاستشارية متابعة الموضوع وتقديم تقرير الى الدول الاعضاء فى اطار دراستها العادية للميزانية.

٤٢ - السيد موجولى (ايطاليا) :وافق بصورة عامة على وجهات نظر اللجنة الاستشارية بشأن الخدمات المقدمة من الامم المتحدة للانشطة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية ، كما عرضت فى تقريرها (A/35/7/Add.2). وفيما يتعلق بانشاء وظائف خارجة عن الميزانية ،يرى الرأى الوارد فى الفقرة ٢٥ والقائل بوجوب التحقق من اتاحة الموارد قبل دراسة انشاء مثل هذه الوظائف وان انشاء وظائف من فئة مد - ١ وما فوقها يجب ان تخضع لموافقة اللجنة الاستشارية. ولا ينبغى نقل الوظائف التى انشئت بوصفها خارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية . وفيما يتعلق بالفقرة ٢٣ قال انه ليس من الواضح بالنسبة له كيف يمكن ان تشغل وظائف خارجة عن الميزانية بموظفين حاصلين على عقود دائمة ،نظرا لانه لا يوجد مايضمن ان الموارد الخارجة عن الميزانية ستظل متاحة لتمويل هذه الوظائف ويجب ان يكون هناك نظام فى الادارة . ويرى الوفد الايطالى،

السيد ماجولى (ايطاليا)

كما ترى اللجنة الاستشارية انه اذا كان انشاء الوظيفة يتطلب اتساع نطاق أنشطة الدعم الادارية ،فانه ينبغى على الادارة المسؤوله فى الامانة العامة ان تعرض اقتراحها ان تتخذ شعبة الميزانية قرار بصدده .

البند ٩٦ من جدول الاعمال : خطة المؤتمرات (تابع) (A/35/32 و Add.1 و A/C.5/35/12).

٤٣ - السيد كوياما (اليابان) :رحب بتقرير لجنة المؤتمرات وقال ان من المشجع ملاحظة ان مختلف القرارات والمقررات التى اتخذتها الجمعية العامة بشأن مسألة برمجة الجلسات ومراقبة الوثائق قد حظيت فى النهاية باهتمام الجميع وبدأت تؤثر بصورة ايجابية على عمل هيئات الامم المتحدة . ان الوفد الياباني يحرص على تأييد توصية لجنة المؤتمرات بشأن تشجيع الامين العام على ان يطبق اقصى حد مبدأ البرمجة الزائدة كلما امكن ذلك.

٤٤ - وطلب فيما يتعلق بالفترة المتوقعة والفترة الفعلية لدورات الهيئات الفرعية ابلاغ اللجنة الخامسة نتيجة المشاورات المشار اليها فى الفقرتين ٢٦ و ٢٧ من تقرير اللجنة بين لجنة المؤتمرات ورؤساء الهيئات الفرعية . وقال انه مما يدعو الى الارتياح ملاحظة ان اللجنة المخصصة للهيئات الفرعية ،التى انشئت بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ قد اعتمدت فى تموز/ يولية ١٩٨٠ مشروع قرار يسمح بفسحه من الوقت مدتها سنة لانشاء الهيئات الفرعية الجديدة للجمعية العامة . ان المعلومات المقدمة مدتها سنة لانشاء الهيئات الفرعية الجديدة للجمعية العامة . ان المعلومات المقدمة من قبل الامانة العامة بشأن الوقت الضائع من جراء التأخر فى افتتاح الجلسات أو لأسباب اخرى لا يشكل معيارا سليما تماما لانشطة هذه الهيئات،نظرا لان الوقت الذى تشغله المشاورات شبه الرسمية فى بعض الحالات وهى كثيرا ما تكون اكثر فعالية من الجلسات الرسمية ،وقد اعتبر وقتا ضائعا . وفضلا عن ذلك،ينبغى توفير معلومات اضافية بشأن المجلس الاقتصادى والاجتماعى وهيئاته الفرعية .

٤٥ - وقال فيما يتعلق بمراقبة الحد من الوثائق ان التأخير الناجم عن النشر المتأخر للوثائق يعد احد الأسباب الاساسية لضياع الوقت. ان المشكلة تستحق الدراسة على حده ،مثلا ،فى اطار تقرير التعميم الذى تضعه وحدة التفتيش المشتركة عن الترجمة فى هيئات الامم المتحدة (A/35/294) ان التقدم الحقيقى نحو مراقبة الوثائق وحد منها يتمثل فى الاحترام الدقيق للقاعدة الاساسية التى تنص على ان تستعرض كل هيئة حكومية دولية عند افتتاح كل دورة من دوراتها ،جميع الوثائق التى نشرت بصورة دورية من اجلها لتحديد ما اذا كان هناك ازدواج مع وثائق اخرى او ما اذا كان بعض الوثائق قد أصبح عديمة الجدوى. ومن ناحية أخرى،وكما جاء ذلك فى الفقرة ٤٠ من تقرير اللجنة ،فان من الضرورى التحقق من ان الامانة العامة ،وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٦/٣٣،قد لفتت انتباه الهيئات الحكومية الدولية ،مثل اتخاذها قراراتها ،الى الحالات التى لن تسمح فيها الموارد المعتمدة للامانة العامة بنشر الوثيقة المطلوبة فى الوقت المناسب. وينبغى على الامانة العامة

السيد موياما (اليابان)

بموجب القرار ذاته لفت انتباه الهيئات الحكومية الدولية الى الحالات التى قد يحدث فيها ازدواج فى الوثائق والى الحالات التى قد يكان من الممكن فيها تجميع الوثائق المتعلقة بمواضيع مماثلة او منصلة او ادماج هذه الوثائق.

٤٦ - وفيما يتعلق بتنظيم المؤتمرات الخاصة واجتماعاتها التحضيرية والخدمات الواجب توفيرها لها، قال ممثل اليابان انه يجب فى حالة اتخاذ قرار بعقد مؤتمر بذل جميع الجهود لتنظيمه بطريقة فعالة. ان الوفود تقدر فى هذا الصدد جهود الامانة العامة التى ساعدت على وضع الاطار المنهجى او مجموع المبادىء التوجيهية الواردة فى الفصل الثامن من تقرير اللجنة بعد نظر لجنة المؤتمرات. ويرى الوفد الياباني ان الاعتبارات التالية اساسية فى هذا الصدد. اولا: يجب فى كل مرة يدرس فيها انشاء هيئة تحضيرية لاحد المؤتمرات، النظر قبل كل شىء فيما اذا كان فى وسع هيئة حكومية دولية موجودة الاضطلاع بالمسؤولية المباشرة للاعمال التحضيرية. ثانيا : يجب تخفيض الدورات التحضيرية الى الحد الادنى مع الاستفادة الى أقصى درجة من المهلات والوسائل المحدودة مع وضع عوامل مثل توفير الوثائق الاساسية والجوانب الاخرى لعملية التحضير فى الاعتبار. ثالثا: فيما يتعلق بتنظيم المؤتمر على مستوى الامانة العامة يجب ان تقوم الاليات الموجودة، بصورة طبيعية، بخدمة المؤتمر دون العمل على انشاء خدمات جديدة. رابعا : يجب على هيئات الامم المتحدة من حيث المبدأ عقد دوراتها فى المقر الدائم لكل منها وإن كان فى امكانها ايضا عقد دوراتها خارج مقرها عندما تقبل احدى الحكومات الاضطلاع بالنفقات الاضافية الناجمة عن دعوتها.

٤٧ - ولاحظ السيد كوياما ان النقاط التى ذكرها لتوه قد عولجت بصورة متفاوته فى المبادىء التوجيهية الواردة فى الفصل الثامن من تقرير اللجنة وفى مشروع القرار الوارد فى الفصل السادس وهو المشروع الذى يؤيده الوفد الياباني تماما.

٤٨ - السيد الحلو (المغرب): اشاد بتقرير لجنة المؤتمرات الذى يتسم بالوضوح والدقة ويستحق دراسة جدية فى اللجنة الخامسة حتى يصبح فى الامكان اتخاذ تدابير لتحسين خدمات المؤتمرات التى قامت بالكثير لتحسين خدماتها من الاضطلاع بصورة افضل بالتزاماتها ازاء الدول الاعضاء. وينبغى ان يوضع فى الاعتبار ان زيادة عدد الاجتماعات والمؤتمرات التى تعقد تلبية لرغبات المجتمع الدولى تثير مشاكل ليس فقط بالنسبة للامانة العامة وانما أيضا للدول الاعضاء وخاصة البلدان الصغيرة والنامية التى لا تريد ان تظل بمنأى عن الاحداث فى عالم يتغير سريعا. ان مهمة خدمة المؤتمرات تزداد صعوبة ليس فقط نتيجة العدد المتزايد للاجتماعات وانما ايضا لزيادة عدد الدول الاعضاء واتساع جدول الاعمال الذى يعالج الان العديد من القضايا التى اهملت لفترة طويلة. ومن الواضح فى هذه الظروف ان ترشيد خدمة المؤتمرات يجب ان يتحقق الى أبعد حد ممكن.

٤٩ - وأضاف قائلا انه يحق التساؤل عما فعلته لجنة المؤتمرات لتطبيق قرار الجمعية العامة ٣٤/٥٠ وخاصة الفقرة ٣ من هذا القرار. ويبدو من الفقرة ٦٨ من تقرير اللجنة ان هناك قدرا من عدم الفعالية فى مجالين. اولا: ان اللجنة جهاز يتألف من ممثلى الحكومات لا يجتمع بصورة مستمرة ومن ثم فهو غير قادر على النظر بصورة ملائمة فى التجديدات الفنية فى مجال خدمات المؤتمرات. وثانيا:

السيد الحلو (المغرب)

أنه غير ملائم للاضطلاع بالجوانب الادارية وعمليات البرمجة الاخرى وهو ما عهدت به الجمعية العامة الى ادارة خدمة المؤتمرات.

٥٠ - وأردف قائلا ان العديد من الوفود يرى فيما يبدو ان لجنة المؤتمرات فى وسعها نظرا لتمثيلها العريض ان تصبح اداة ملائمة لمعالجة البرمجة بالمرونة اللازمة والنظرة الشاملة المطلوبة بغية تحقيق الاستخدام الرشيد لموارد المؤتمرات. وقد طلبت هذه الوفود من بين أمور اخرى تعزيز ولاية اللجنة ليتجاوز التعريف الوارد فى قرار الجمعية العامة ٣٢/٧٢ الذى استنفدت اللجنة امكانياته الآن.

٥١ - واستطرد قائلا: ان زيادة الاجتماعات والمؤتمرات قد زادت من الحاجة الى دراسة جدية بشأن قدرة الامانة العامة على الاضطلاع بالمسؤوليات المتزايدة لخدمة المؤتمرات. ان البرمجة الزائدة قد تكون مفيدة وان اتسمت ببعض المخاطر، وقد تتاح بعض الموارد الاضافية نتيجة الغاء بعض الاجتماعات ومزيد من الاهتمام بعدم تجاوز الاجتماعات للمدة المخصصة لها. ان المهمة الجديدة الموكل بها الى لجنة المؤتمرات تتجاوز اعادة تخصيص الموارد الى وضع المبادىء التوجيهية للاجتماعات والمؤتمرات فى ظل اشراف الجمعية العامة.

٥٢ - واسترعى الانتباه فيما يتعلق بتنظيم وخدمة المؤتمرات الخاصة للامم المتحدة واجتماعاتها التحضيرية، الى اهمية هذه المؤتمرات التى تدعى للانعقاد نتيجة تطورات تطرأ على المسرح الدولى ولا يسع الهيئات القائمة التابعة للجمعية العامة النظر فيها بما تتطلبه من عناية. ان المسؤولية الضخمة التى تتمثل فى تنظيم هذه المؤتمرات بصورة دقيقة وملائمة على عاتق الوكالات المتخصصة والامانة العامة. وتتطلب مثل هذه الجهود تأييد وتعاون جميع المنظمات الحكومية الدولية والحكومية وغير الحكومية.

٥٣ - وقال ان وفده يؤيد مشروع القرار الوارد فى الفقرة ٦١ من تقرير اللجنة وان كان يريد ادخال بعض التعديلات الطفيفة على صياغته. ان الغاء المحاضر الموجزة يثير قلق الوفد المغربى الى حد ما، لقد ترتب على هذا المقرر اثر وخيم بالنسبة لبعض الهيئات والوفود، خاصة الوفود الصغيرة. وقد يكون فى الامكان تخفيف هذا الاثر باجراء تغييرات فى تقارير اللجنة بحيث تعكس اتجاهات المناقشة بصورة اشمل. وفيما يتعلق بالاتجاه نحو قصر التقارير على ٣٢ صفحة، أشار الى ان مثل هذه التدابير لا تهدف الى تخفيض اعمال الامانة العامة وانما الى جعل هيئات الامم المتحدة أكثر فعالية. ان حجم التقارير ليست له علاقة مباشرة بالجهود اللازمة لوضعها. وقال ان وفده يؤيد التوصية، والفقرتين ٤ و ١٤ من التوصية ٣ الواردة فى الفصل الثامن من تقرير اللجنة. وقد سبق ان اوضح وفده موقفه من التوصية.

٥٤ - السيد ستيوارت (المملكة المتحدة) : قال ان وفده كانت لديه فى وقت ما بعض الشكوك فيما يتعلق بقيمة اعمال لجنة المؤتمرات، الا ان هذه الشكوك قد تبددت فى السنوات الاخيرة. وأضاف ان اللجنة الخامسة ينبغى ان توافق على توصيات لجنة المؤتمرات التى تشكل مساهمة ضخمة فى

السيد ستيوارت (المملكة المتحدة)

سياسة الاقتصاد فى النفقات ومكافحة التبذير.

٥٥ - وأردف قائلا فيما يتعلق بالتوصية المتعلقة بالبرمجة الزائدة ان وفده يوافق على انه يتعين تشجيع الامين العام على مواصلة الاخذ بأقصى قدر من البرمجة الزائدة متى تيسر ذلك. الا ان اللجنة لم تحدد ما تعنيه عبارة "متى تيسر ذلك" كما لم يقدم الامين العام اية ايضاحات بشأن تفسيره لهذه العبارة. وبالتالى فقد طلب ممثل المملكة المتحدة تفاصيل محددة حول ظروف وكيفية الاخذ بأقصى قدر من البرمجة الزائدة وبعض الايضاحات حول القيمة الكاملة للوفرات المتوقعة والتى تحققت خاصة فيما يتعلق بتعيين الموظفين المشتغلين.. ووافق ايضا على التوصية، المتعلقة بحالات التأخير فى اصدار الوثائق بجميع اللغات المطلوبة وطلب ان يقدم الامين العام التفويض والتفسيرات الملائمة لكل تأخير.

٥٦ - واستطرد قائلا ان وفده يؤيد التوصية الواردة فى الفقرة ٩ (ب) من تقرير الامين العام (A/C.5/35/12) ومؤداها ان الطلبات المحددة المقدمة من الاجهزة الفرعية للاستثناء من المقرر الخاص بعدم اصدار محاضر موجزة يجب ارسالها الى لجنة المؤتمرات للنظر فيها على اساس الاولوية فى اوائل سنة ١٩٨١.

٥٧ - وفيما يتعلق بتنظيم وخدمات المؤتمرات الخاصة للامم المتحدة واجتماعاتها التحضيرية، قال ان وفده يؤيد مشروع القرار فى التوصية المقدمة من لجنة المؤتمرات فى الفصل الثامن من تقريرها. وعلى الرغم من ان وفده يعارض قيام الامم المتحدة بتنظيم اجتماعات مع ضمان خدماتها بواسطة الامانة العامة، الا ان الترتيبات المشار اليها فى الفقرة ١٧ (ب) من الفصل الثامن من تقرير اللجنة ذات طابع مختلف، وتبدو ذات فائدة كبيرة حيث انها تسمح للمجموعات الاقليمية باعداد مواقفها قبل افتتاح المؤتمر وتؤدى الى توفير فى الوقت والجهد.

٥٨ - أضاف قائلا فيما يتعلق بالطرق التى قد تسمح للجنة المؤتمرات بالقيام بدور أكثر فعالية ان وفده لا يعتقد ان اللجنة فى حاجة الى تقرير او الى مد ولايتها الحالية وانما عليها القبول بحدود ولايتها الحالية.

رفعت الجلسة فى الساعة ١٣/٠٥